

asbar

Middle East

RESEARCHS
STUDIES

سجون النظام السوري المركزية (الأفرع الأمنية الموازية)

تقرير

2016-7-11

أسبار مركز للدراسات والبحوث الاستراتيجية السياسية والاقتصادية تأسس عام ٢٠١٤ وهو مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ويعتبر المركز مؤسسة مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي التحليلي في القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية التي تخص الوضع السوري ومنطقة الشرق الأوسط

مارس النظام السوري خلال فترة الأزمة في سوريا أنواعاً شتى من انتهاكات حقوق الإنسان التي ظهرت في معظم الأجهزة التابعة له، لا سيما منها القضائية والشرطة التي تتبع لها السجون المركزية. والتي تعدّ أداة يستغلها النظام في عمليات انتهاك حقوق السجناء بدءاً من عدم توفير حاجاتهم الأساسية وصولاً إلى التعذيب المؤدي إلى الموت.

وتشير معظم الإحصاءات إلى أن قوات النظام عمدت إلى جعل سجون البلاد المركزية أفرع مخابرات رديفة لمؤسساته المخابراتية، التي امتلأت في الأربع سنوات الماضية بعشرات الآلاف من معتقلي الرأي والمعارضين لحكمه.

وكما أن النظام عمل على تقسيم سجنونه بعد تأزم الصراع إلى قسمين، أول، للمعتقلين القدامى قبل 2011، وثانٍ، للمعتقلين بعد هذا التاريخ من مدنيين وعسكريين وغيرهم على أنهم إرهابيون، بالإضافة إلى وجود الآلاف من النساء والأطفال غير المجرمين والملفقة بحقهم تهم الإرهاب، والذين تمارس ضدهم العديد من الممارسات المنافية لحقوق الإنسان والمرأة بالعالم.

والسجون المركزية التي ذاعت أسماؤها في ظل الصراع، هي سجن عدرا المركزي، حمص المركزي، حماة المركزي، حلب المركزي. فيما تتشابه جميع هذه السجون بالشهادات الواردة منها عن آلية تعاطي النظام السوري مع المعتقلين داخلها.

سجن عدرا المركزي:

يقع سجن عدرا المركزي في ريف العاصمة دمشق، ويستوعب قرابة 2600 سجين بالأحوال العادية⁽¹⁾، إلا أنه ومع اندلاع الأحداث، أصبحت أعداد الموقوفين فيه تقدر بـ 6000 آلاف معتقل. ويعرف السجن بأنه المحطة التي سينتقل إليها الموقوفون من الأفرع الأمنية، ويحوّل له بعض من تطبق عليهم الأحكام العرفية، بيد أن سجن عدرا وكغيره من السجون المركزية في سوريا، بات يعرف منذ سنوات الصراع باسم "فرع عدرا"، وهذا ما شاع عبر كثير من المعتقلين الذين خرجوا منه على أعقاب أحكام العفو التي يصدرها النظام كل فترة.

ويحتوي سجن عدرا المركزي قسماً للنساء اللواتي ينقلن إليه من كافة المدن والمحافظات السورية، وتشير إحدى النساء المعتقلات سابقاً، والتي فضّلت عدم الإفصاح عن اسمها، أن مدير السجن العميد "فيصل العقلة" يمنع النساء المعتقلات بتهمة "الإرهاب" من شراء المواد الغذائية وغيرها، وكما يمنع عنهنّ استخدام الهاتف ومشاهدة التلفاز، مضيفاً أن الانتهاكات التي تتعرض لها المعتقلات من عقوبات جماعية لا يمكن إحصائها، ودون ذلك من استخدام الشتم والضرب في الممرات من شرطة السجن، وتضيف الشاهدة أن كل هذه العقوبات المجحفة، انعكست على نفسية غالبية النساء؛ بسبب اتهامهم بأنهنّ وراء قصف السجن من قبل فصائل المعارضة، مشددة على أن الحذر دائماً يظهر على ملامح الضباط والعناصر خوفاً اقتحام السجن واختراقه عبر الأنفاق التي باتت تستخدمها المعارضة كوسيلة لهذا الأمر.

(1) انظر تقرير بعنوان: "معتقلات سجن عدرا: حملة ضجيج ورسائل عن القهر والتعذيب". أورينت نت، بتاريخ 9-7-2013.

من جانبه، أوضح أحد المعتقلين السابقين في سجن عدرا، والذي فضّل استخدام اسم "مالك الشيخ سعيد"، عوضاً عن اسمه الحقيقي، أنه تم ترحيله إلى السجن بعد أن كان موقوفاً في الفرع 258 لمدة تقارب العام، لكن الملاحظ أن سلوك عناصر النظام في السجن لم تفرق عن تعاملها معه في فرع الأمن، مشيراً أنه كان يعتقد أن تحويله للسجن سيخفف عنه الانتهاكات التي مورست بحقه هناك. بيد، إن هذا التبدل في المعاملة بالسجن مناط في اعتقاده بالصراع الذي وقع في البلاد، إذ أن تعاطي عناصر "عدرا المركزي" قبل الأحداث كان مغايراً بشكل تام.

سجن حمص المركزي

تعرض سجن حمص المركزي لحادثة إضراب واستعصاء منذ أكثر من عامين ونصف، قام خلالها النظام السوري باقتحام المهاجع وإحراقها بالمعتقلين، ما أودى بحياة العشرات، الكثير منهم لم يتم التعرف على أسمائهم.

في حزيران من عام 2012، قام سجناء المركزي في حمص باستعصاء وإضراب على خلفية إعلان مدير السجن العميد "عبدو يوسف كرم" عن قراره بإعادة حالة "تأمين" السجن، أي إغلاق أبواب المهاجع على المعتقلين من مدة محددة، قام النظام على إثرها، بقصف السجن واستخدام القوة المفرطة ضد المعتقلين، ما أدى إلى مقتل شخص وإصابة أكثر من 27 آخرين⁽²⁾. وتجدر الإشارة أن أول حالة تمرد قام بها معتقلو المركزي في حمص كانت في شهر تموز عام 2012⁽³⁾.

وأصدر سجناء حمص المركزي بتاريخ 18-11-2014، تهديداً للنظام السوري بقيامهم بإضراب واستعصاء مرة أخرى؛ بسبب المنهجية التي يتعامل بها النظام في آلية إطلاق سراح الأسرى وفق بنود تسوية بين الطرفين، وكان هذا التهديد عبر بيان أرسله السجناء للنظام، وكما جاء فيه "نحن معتقلو سجن حمص المركزي، بعد وعود كثيرة من قبل مدير السجن عبدو كرم وعضو مجلس الشعب وعضو المصالحة الوطنية في محافظة حمص نواف الملحم وأيضاً الوعود من قبل محافظ حمص طلال البرازي، وكذلك الوعود من قبل عضو المصالحة في حمص الشيخ عصام المصري، بقيامهم بعملية تسوية أوضاع معتقلين سجن حمص كافة على غرار ما حدث في حمص القديمة، فكانت التسوية محصورة لمن اعتقل في تاريخ 2014، فقط وكان عددهم 65 معتقلاً من أصل 1890، معتقلاً منذ بداية الثورة، رغم كل الظروف السيئة التي تمرّ على معتقلي 2011 - 2012، في سجن حمص من رفض لإخلاء سبيل أي معتقل وتحويلهم إلى محكمة جنايات الإرهاب وغض النظر عن سبب توقيفهم الأمني، فقاموا بتقديم طلب إلى إدارة السجن وأعضاء المصالحة الوطنية في حمص لاستئناف عملية التسوية في السجن وفي حال عدم الاستجابة لمطالبهم فقد قرر المعتقلون في سجن حمص المركزي الذين يقارب عددهم 1890 معتقلاً بالإضراب عن الطعام حتى إكمال عملية التسوية وخروجهم من معتقلات النظام كخطوة أولى، ويتعهدون بالتصعيد بوسائلهم الخاصة إن لم تتم تلبية مطالبهم".

(2) انظر تقرير بعنوان: "انقضاة داخل سجن حمص المركزي". صحيفة الشرق الأوسط، 28-10-2012.

(3) انظر تقرير بعنوان: "الباس عسكري لمعتقلي سجن حمص المركزي تحضيراً للضربة". أورينت نت، بتاريخ 10-9-2013.

وتتلخص مطالب السجناء كما تحدث الناشط "سامر الحمصي" من خلال "تسوية أوضاعهم وخاصة بالنسبة للمعتقلين منتهي المدة، الذين يرفض النظام إطلاق سراحهم من خلال امتناع القاضي المسؤول عن الطلبات "عمار بلال"، وهو رئيس النيابة العسكرية بدمشق، إطلاق السراح المشروط، بينما يوقع القاضي على ما يقارب 35 طلباً من أصل آلاف الطلبات التي تقدم في العام". والنقى سامر معتقلاً أفرج عنه، حيث أخبره "عن تواجد قرابة 1890 معتقلاً في السجن، من بينهم 168 امرأة، بالإضافة لوجود أكثر من 400 معتقل ممن يحسبون على النظام ضمن أجنحة السجن".

وأوضح أحد السجناء من داخل السجن، فضل عدم ذكر اسمه مستخدماً لقب "أبو مجاهد"، أن "النظام السوري همّ الوحيد هو الاستيلاء على المبنى الداخلي للسجن تمهيداً للسيطرة الكلية عليه، والنظام بعد الاستعصاء الذي حصل، أصبح يتعامل بسياسة جديدة من أجل سيطرته على المركزي بحمص، وتتوزع طرائق النظام على النحو الآتي، اتباعه نهجاً جديداً مع المعتقلين من خلال عدم مضايقتهم، التقليل من عدد السجناء عن طريق تحويلهم إلى محاكم الجنايات بدمشق، وعدم السماح بدخول أي موقوف بتهمة الإرهاب من الأفرع الأمنية إلى داخل السجن، حيث تم إيقاف دخول السجناء الجدد فترة سبعة أشهر".

ويذكر "أبو مجاهد" من داخل السجن إن "كل هذه الخطوات التي يقوم بها النظام، كي لا تكون هناك صعوبات تواجهه بدخوله إلى السجن، فالسيطرة التامة على المبنى الداخلي هي بيد السجناء، وبالتالي النظام لا يريد أي ضجة إعلامية، خصوصاً أنه حاول أكثر من مرة اقتحام الأجنحة والمهاجع إلا أنه لاقى تمرداً من قبل المعتقلين، وفي كل مرة اقتحام يسقط ضحية أو أكثر من السجناء. نحن نستخدم كافة الوسائل عند محاولة النظام دخول المبنى الداخلي لإحداث ضجة وبلبله إعلامية من خلال الضرب بالأدوات المعدنية والصداح بالتكبيرات والهتافات وغير ذلك الكثير من الوسائل، واليوم نحن نناشد العالم بإطلاق سراحنا والضغط على النظام من قبل الأطراف الدولية للقيام بذلك".

ويحوّل السجناء حسب قول أبو مجاهد إلى محكمة الإرهاب ومحاكمة الجنايات بدمشق، وتتألف محكمة الإرهاب من 7 قضاة، ومن يحول إليها أفضل له بكثير من أن يحول إلى دمشق لأنها الجنايات مسلسل طويل، لا يمكن أن يعرف المعتقل مصيره". أبو مجاهد، محكوم بمحاكمة ميدانية وبأحكام تعسفية يقول، إنه "فاقد الأمل من حالته ولا يسعه سوى الانتظار ولا شيء غيره".

سجن حماة المركزي

لا يوجد فرق بين المعاملة التي يتعرض لها معتقلو سجن حماة المركزي عن باقي السجون السابقة. في منتصف شهر حزيران عام 2015، دخل قرابة 650 معتقلاً في سجن حماة المركزي إضراباً مفتوحاً عن الطعام والشراب؛ وذلك عقب إصدار قرارات تعسفية أمنية بحق 25 منهم تراوحت بين الإعدام والسجن المؤبد.

ويقع داخل السجن قرابة ثلاثة آلاف معتقل دون محاكمة، حسبما بين معتقلو السجن، الذين قاموا بتنفيذ إضراب لإنهاء الوضع الأمني الذي يخضعون له، والظروف المعيشية الصعبة التي تواجههم، وبقاء السجن تحت إمرة المخابرات بدلاً من وزارة الشرطة والداخلية.

وقد أفاد أحد معتقلي السجن المفرج عنهم في عام 2013، طالباً عدم ذكر اسمه؛ بسبب وجوده في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري خوفاً من الملاحقة الأمنية، أفاد بأن ضباط وعناصر السجن حاولوا بشكل مستمر استغلال السجناء مادياً لتحقيق طلباتهم وحاجياتهم بمبالغ مادية كبيرة، وأن هناك بعض السجناء السياسيين تعرضوا لحالات ضرب وتعذيب من قبل ضباط أمنيين لا يتبعون للسجن، كانوا يأتون إليه بغية التحقيق بعيداً عن الأفرع الأمنية.

وفي عام 2015 قام ما يقارب 1200 سجين بعصيان واستعصاء داخل السجن إثر إصدار أحكام تعسفية أمنية بحق 25 منهم تراوحت بين الإعدام والسجن المؤبد⁽⁴⁾. وقد أدى العصيان إلى سيطرة السجناء على مفرزة الأمن داخل السجن. أما إدارة السجن قابلت العصيان بالقمع وإطلاق القنابل المسيلة للدموع. إلى أن أفادت مصادر إعلامية بقبول النظام تغيير مدير السجن، وتغيير اللجنة الأمنية المسؤولة عنه⁽⁵⁾.

لكن تمرد السجناء تكرر في أواسط عام 2016، عقب أن قررت إدارة السجن نقل 5 معتقلين إلى سجن صيدنايا العسكري لتنفيذ أحكام إعدام بحقهم. وعمد السجناء البالغ عدد 800 سجين إلى تنفيذ عصيان وإضراب، قاموا على إثره بالسيطرة على أقسام واسعة من السجن واحتجاز ضابط برتبة عميد واثنين برتبة نقيب وعناصر آخرين من فرع الأمن العسكري. من جانبه حاول النظام اقتحام السجن من عدة أبواب، وقطع الاتصالات عن السجن، وألقى قنابل الغاز المسيلة للدموع، ما أدى إلى نشوب حريق وحدث حالات إغماء واختناق بين السجناء. وحينما فشل النظام باقتحام السجن وإنهاء التمرد، لجأ إلى التفاوض مع السجناء الذين طالبوا بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتعجيل محاكمة الموقوفين من دون محاكمة. وأفضى التفاوض لاتفاق بين السجناء والنظام يقضي بتنفيذ مطالبهم، والإفراج عن 26 معتقلاً بشكل فوري، وإنهاء التمرد، مقابل عدم التعرض للسجناء، وإصدار عفو خاص عن المحكوم عليهم في قضايا الإرهاب بعد شهر من تاريخ تنفيذ الاتفاق⁽⁶⁾.

سجن حلب المركزي

يخضع سجن حلب المركزي في الوقت الراهن إلى سيطرة قوات النظام السوري، التي استطاعت أن تفك حصاراً فرضته فصائل المعارضة على السجن أواسط عام 2014⁽⁷⁾.

وتعرض معتقلو السجن لأشد حالات الاعتداء والانتهاك من قبل النظام السوري وذلك عقب اشتداد وتيرة المعارك ضد المعارضة، حيث أن قوات النظام كانت تقوم بإلقاء السجناء من النوافذ. وفي 23 من تموز عام 2012، تحول احتجاج جماعي للسجناء

(4) انظر تقرير بعنوان: "إضراب مفتوح عن الطعام بسجن حماة المركزي". الجزيرة نت، بتاريخ 23-6-2015.

(5) انظر رابط الفيديو: <http://goo.gl/cWwEOg>

(6) انظر تقريراً بعنوان: "ناشطون: اتفاق مبدئي لحل أزمة سجن حماة وإنهاء إضراب نزلائه". بي بي سي، بتاريخ 9-5-2016.

انظر تقريراً بعنوان: "النظام يقتحم سجن حماة ويوقع إصابات". الجزيرة نت، بتاريخ 2-5-2016.

انظر تقريراً بعنوان: "ناشطون: التوصل لاتفاق لإنهاء تمرد في سجن حماة السوري". رويترز، بتاريخ 9-5-2016.

(7) انظر تقرير بعنوان: "الجيش السوري يسيطر على محيط سجن حلب المركزي بعد عام من حصاره من قوات المعارضة". بي بي سي، بتاريخ 22-5-2014.

إلى مجزرة، حيث قامت قوات النظام بإطلاق الرصاص عشوائياً على المحتجين من النوافذ، ويضاف إلى انتهاكات النظام سياسة الإهمال الشديدة التي أدت إلى انتشار فيروس سبب إسهالاً شديداً للسجناء وتوفي على إثره نحو خمسين معتقلاً (8).

"محمد عيد" أحد المعتقلين المفرج عنهم من سجن حلب المركزي، أكد أن "النظام السوري عمد إلى عزل معتقلي المعارضة السياسيين والعسكريين في مهاجع خاصة، وكان ينفذ بحقهم أحكاماً صارمة. وقد قام أيضاً في يوم واحد بتصفية قرابة 300 معتقل في أعقاب هجوم المعارضة على السجن، ثم عمد لنقل ما تبقى من السجناء مع التعرض لهم بالضرب المبرح والإهانة. وأشار إلى أن السجناء الذين يصفهم النظام بالإرهابيين جرى التضييق عليهم بكل السبل كالتجويع، عبر رفع أسعار المواد الغذائية التي تعيق السجن من دفع هذه المبالغ الباهظة؛ ما أودى بحياة عدد من هؤلاء.

الموقف القانوني الدولي مما يجري في السجون المركزية للنظام السوري:

في إطار المعاملة التي يفرضها النظام السوري على المعتقلين، تحدث المستشار السوري "خالد شبيب" عن مدى التجاوز القانوني الذي يقوم به النظام، خصوصاً وأن اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب تنص على:

المادة 81: تلتزم أطراف النزاع التي تعتقل أشخاصاً محميين بإعالتهم مجاناً، وكذلك بتوفير الرعاية الطبية التي تقتضيها حالتهم الصحية، ولا يخصم أي شيء لسداد هذه المصاريف من مخصصات المعتقلين أو رواتبهم أو مستحقاتهم، وعلي الدولة الحاجزة أن تقدم العون لذوي المعتقلين إذا لم تكن لديهم وسائل معيشة كافية أو كانوا غير قادرين على الكسب.

المادة 83: لا يجوز للدولة الحاجزة أن تقيم المعتقلات في مناطق معرضة بشكل خاص لأخطار الحرب، وتقدم الدولة الحاجزة جميع المعلومات المفيدة عن الموقع الجغرافي للمعتقلات إلى الدول المعادية عن طريق الدول الحامية. بالإضافة إلى تمييز معسكرات الاعتقال كلما سمحت الاعتبارات الحربية بذلك، بالحرفين (IC) الذين يوضعان بكيفية تجعلهما واضحين بجلاء في النهار من الجو. على أنه يجوز للدولة المعنية أن تتفق على وسيلة أخرى للتمييز، ولا يميز أي مكان آخر خلاف معسكر الاعتقال بهذه الكيفية.

المادة 84: يجب فصل المعتقلين من جهة الإقامة والإدارة عن أسرى الحرب وعن الأشخاص المسلوبة حريتهم لأي سبب آخر.

المادة 85: من واجب الدولة الحاجزة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والممكنة لضمان إيواء الأشخاص المحميين منذ بدء اعتقالهم في مبان أو أماكن تتوفر فيها كل الشروط الصحية وضمانات السلامة وتكفل الحماية الفعالة من قسوة المناخ وآثار الحرب، ولا يجوز بأي حال، وضع أماكن الاعتقال الدائم في مناطق غير صحية أو أن يكون مناخها ضاراً بالمعتقلين. وفي جميع الحالات التي يعتقل فيها أشخاص محميون بصورة مؤقتة في منطقة غير صحية أو يكون مناخها ضاراً بالصحة، يتعين نقلهم بأسرع ما تسمح به الظروف إلى معتقل لا يخشى فيه من هذه المخاطر. كما أن المباني يجب أن تكون محمية تماماً من

الرطوبة، وكافية التدفئة والإضاءة، ويجب أن تكون أماكن النوم كافية الاتساع والتهوية، وأن يزود المعتقلون بالفرش المناسب والأغطية الكافية، مع مراعاة المناخ وأعمال المعتقلين وجنسهم وحالتهم الصحية، وتوفر للمعتقلين لاستعمالهم الخاص نهاراً وليلاً مرافق صحية مطابقة للشروط الصحية وفي حالة نظافة دائمة، ويزودون بكميات من الماء والصابون كافية لاستعمالهم اليومي ونظافتهم وغسل ملابسهم الخاصة، بالإضافة لتأمين المرافق والتسهيلات اللازمة لهذا الغرض، وإتاحة الوقت اللازم لهم للاغتسال وأعمال النظافة. وعندما تقتضي الضرورة في الحالات الاستثنائية والمؤقتة يجب إيواء النساء المعتقلات اللواتي لا ينتمين إلى وحدة أسرية في المعتقل نفسه الذي يعتقل فيه الرجال، يتعين بشكل ملزم تخصيص أماكن نوم منفصلة ومرافق صحية خاصة لهن.

المادة 86: تضع الدولة الحاجزة تحت تصرف المعتقلين، أيًا كانت عقيدتهم، الأماكن المناسبة لإقامة شعائرهم الدينية.

الجانب الإنساني مما يتعرض له السجناء

لا يزال النظام السوري النظام مستمراً بعملية التضييق الأمني والمعيشي والضغط على السجناء بأمور تتعلق بإنقاص كمية الطعام ومنع وعرقلة دخول الأدوية الضرورية والإسعافية، مما يهدد بحصول عدد من الوفيات، سيما وأن عناصر الشرطة الداخلية في المهاجع تعامل المساجين بشكل همجي.

وحذرت منظمات إنسانية عدة من المصير المجهول الذي يلحق بالآلاف المعتقلين في سجون النظام المركزي وخصوصاً في حمص وهدرا، هذا الأمر الذي جاء بعد الإضرابات التي قام بها المعتقلون، كما أن العديد من الصور والوثائق متعلقة بالمعتقلين أظهرت مدى سوء المعاملة التي يتبعها النظام معهم، لذلك من المحتمل أن يكون هناك العديد من السجناء مجهولي المصير، وأن يكون النظام قد قام بتصفيتهم أو قتلهم تحت التعذيب، بما يبنى بكارثة إنسانية قد تحدث في تلك السجون، مما يستوجب تحركاً عاجلاً من قبل المنظمات الدولية والحقوقية للمساعدة في كشف مصير آلاف المعتقلين والسجناء.

وقد أصدر معتقلو السجون المركزية نداءات عدة للمنظمات الدولية للضغط على النظام السوري؛ حتى يطلق سراحهم وبالأخص من انتهت مدة اعتقاله، كالسجناء في سجن حمص المركزي، الذين طالبوا في بيان منظمة العفو الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان، بمتابعة الوضع في السجن عن كثب والتدخل السريع للحفاظ على أرواح الموقوفين واحترام حقوقهم⁽⁹⁾. ويأمل معتقلو سجون النظام المركزية القابعين داخل المهاجع، أن يقدم المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان خطوات حقيقية تمنع وتحد من الانتهاكات التي يتعرضون لها، خصوصاً بعد ازدياد وتيرتها وتوسعها عقب الاحتجاجات الشعبية، مبدئين خشيتهم من استمرارها طالما استمر الصراع.

(9) انظر تقرير بعنوان: "إلى منظمتي هيومن رايتس والعفو الدولية.. يجب الالتفات إلى المضربين في سجن حمص المركزي". كلنا شركاء، بتاريخ 2-1-2015.